

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة غير حكومية، مستقلة، تأسست في العام 1997 ومشهرة في لبنان بموجب علم وخبر
36/أد وتعمل في مجال نشر وحماية والدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وتتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

معلومات عن التقرير

العنوان: واقع وتحديات المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان

نوع الإصدار وتاريخه: تقرير حول مساواة المشاركة بين الجنسين آذار 2013

تم جمع البيانات في: 2011-2012

إشراف: غسان عبد الله (مدير عام "حقوق")

إعداد وتدقيق: الباحث أنيس محسن

ساعد في البحث: ملثينا ابو ردينة، راجي عبد السلام، مأمون فرحات، جابر ابو هوش.

الناشر: المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق"

اللغة الأصلية: العربية

تصميم وإخراج: طارق عثمان

الممول: صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

هذا التقرير هو جزء من برنامج "حقوق" للمساواة بين الجنسين بعنوان "النهوض الجندي بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في

لبنان"، والممول من صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2010-2012.

إن الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف/المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء صندوق دعم المساواة بين الجنسين

أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

للتواصل مع المنظمة

تليفاكس: +961 1301549 و +961 1306740

بريد الكتروني: phro@palhumanrights.org

الصفحة الإلكترونية: www.palhumanrights.org

مخيم مار الياس للاجئين الفلسطينيين، الأونيسكو

بيروت - لبنان

صندوق بريد: 5004/114 بيروت - لبنان

شكر خاص

تود المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) أن تعرب عن إمتنانها لجميع اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، لا سيما اللواتي شاركن في النشاطات التي قامت بها المنظمة والتي كانت جزء من برنامجها الجندري بعنوان "المساواة بين الجنسين" والذي يسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، والذي تم تمويله من قبل صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2010-2012. لقد كانت مشاركتكن في ورشات العمل لبناء القدرات، وجلسات التخطيط، ومجموعات العمل المركزة، الحلقات الدراسية والاجتماعات العامة، ذات قيمة عالية وفعالة، كما ساهمت في إعداد هذا التقرير الذي نتمنى أن يكون عند حسن توقعكم.

كما تود (حقوق) أن تشكر منظمات المجتمع المدني الناشطة في المجتمع الفلسطيني في لبنان، والتي شاركت في تنفيذ هذا البرنامج. كما تخصص "حقوق" بالشكر لممثلي اللجان الشعبية في مخيمي عين الحلوة والبدوي، والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وجمعية البرامج النسائية وأخيراً "مؤسسة أبو جهاد الوزير" في مخيم الرشيدية.

كما، نشكر أصحاب المصلحة، محلياً ودولياً، الذين شاركوا في المؤتمر الختامي لبرنامج النهوض الجندري (بيروت حزيران/يونيو 2012)، إذ أن مشاركتهم كانت فعالة ومفيدة، وقد انعكست التوصيات التي قدموها في مضمون هذا التقرير. وتسعى "حقوق" من خلال تقريرها هذا أن يستفاد منه، كما تهدف إلى أن يتم تطبيق التوصيات المقترحة، والتي نؤمن أنه إذا ما تم العمل بها بشكل فعال، ستكون قادرة على إحداث تغيير في حياة المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان.

وشكر خاص أيضاً من المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) للشركاء والجهات المانحة وخاصة صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إن هذا التمويل أعطى المنظمة دعماً معنوياً ومادياً، كما ساعد على أن تحافظ "حقوق" على رسالتها في تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان.

والشكر الأخير تقدمه حقوق للزملاء العاملين في المنظمة، الشركاء والخبراء الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير، ونشمل بهذا كل من ساهم في البحث وجمع المعلومات وكل من ساهم في صياغة وتدقيق هذا التقرير. إذ تقدر المنظمة العمل الفعال الذي قاموا به والذي يعتبر ذات قيمة إلى كل من اللاجئيين الفلسطينيين في لبنان والمناضلين من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

غسان عبد الله

الفهرس

4.....	ملخص
5.....	المنهجية
6.....	تمهيد
	القسم الأول: الواقع الإجماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات
8.....	الفلسطينيات
8.....	إنعزال عن المحيط وعلاقات إجتماعية محافظة.....
10.....	تأثيرات الوضع الصحي.....
11.....	مؤشرات سلبية بشأن التعليم.....
	القسم الثاني: الواقع الثقافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات
13.....	الفلسطينيات
	القسم الثالث: الواقع الإقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات
15.....	الفلسطينيات
	القسم الرابع: الواقع السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات
17.....	الفلسطينيات
17.....	منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي للفلسطينيين.....
19.....	مستوى تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للفصائل الفلسطينية.....
20.....	الإتحادات الفلسطينية وتمثيل المرأة.....
20.....	اللجنة الشعبية وتمثيل المرأة.....
22.....	الأندروا.....
22.....	المنظمات غير الحكومية والجمعيات والهيئات الأهلية.....
23.....	خلاصة
25.....	التوصيات

واقع وتحديات المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان

ملخص:

يهدف تقرير "واقع وتحديات المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان"، الذي أنجزته "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق)، ضمن برنامجها "النهوض الجندي لحقوق اللاجئات الفلسطينيات في لبنان" لسنوات 2009 - 2012، الممول من قبل "صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى الإضاءة على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان ودورها في صنع القرار، آخذاً بعين الاعتبار الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وواقع المرأة الفلسطينية ضمن هذه المستويات، وتأثير واقعها على مشاركتها في العملية السياسية لمجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وكما سيبين التقرير، فإن للمرأة دوراً متفاوتاً في مختلف مفاصل الحياة في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لكنه موجود أساساً في المستويات الدنيا والوسطى، وشبه غائب أو مغيب في المستويات العليا؛ أي مستويات صنع القرار السياسي واتخاذ، وهو ما يتنافى مع دورها وقدراتها، وخصوصاً حقوقها.

ويبين التقرير أن المسألة ليست فقط ناشئة عن تغييب دورها من قبل الرجل، ولكن بتأثير من البنية الذكورية البطريركية للمجتمع الفلسطيني، وهو مماثل للمجتمعات ذات البنية الذكورية في معظم دول العالم الثالث؛ ومن خلال ضعف التربية المنزلية والمجتمعية والمدرسية للذكور كما للإناث، بل التربية الخاطئة لنصفي المجتمع، فيما أظهر البحث الميداني الذي استند التقرير إليه أن إسقاط برامج الجندرة، ليس ذي جدوى كبيرة، ما لم توازيها برامج تربية مبكرة في المدارس وقبل مدرسية وموازية للتربية المدرسية لدى ربات وأرباب الأسر وكذلك لدى الفتيان والفتيات من أعضاء الأسر، تأخذ بالاعتبار واقع الثقافة المجتمعية وتعمل على تطويرها كي تتلاءم وتتماهى مع شرعة حقوق الإنسان وروح العصر.

أما هيكلياً، فينقسم التقرير إلى تسعة عناوين، هي: ملخص؛ منهجية التقرير؛ مقدمة؛ القسم الأول: الواقع الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات؛ القسم الثاني: الواقع الثقافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات؛ القسم الثالث: الواقع الإقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات؛ القسم الرابع: الواقع السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات؛ خلاصة؛ التوصيات.

المنهجية:

اعتمدت "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق) في وضع التقرير 4 مساقات: هيكلية ونظري وميداني، ثم تحليلي قام بها فريق مشترك من المشرفين على التقرير والمختصين بتحليل البيانات ومن الفريق الميداني، للخروج بخلاصات وتوصيات.

أ - **المساق الهيكلي:** عمدت "حقوق" إلى تشكيل فريق إعداد لتقرير حول "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة ودورها في صنع القرار" وتم اختيار ميسر لعمل الفريق، وتحت إشراف مباشر من قبل مديرة البرامج في "حقوق".

ب - **المساق النظري:** وضع فريق العمل فرضيات: لا دور سياسي البتة للمرأة الفلسطينية اللاجئة؛ دورها ضعيف / صوري؛ دورها مؤثر لكن غير مقرر؛ دورها صانع ومقرر في العملية السياسية. وبأشر التفتيح بعدد من الدراسات حول المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، وقد تبين للفريق أن هذه الدراسات ضعيفة ولا تقي بموضوع البحث. ومن خلال النقاشات الموسعة والمفصلة واجتماعات العصف الذهني لفريق العمل، تم التوصل إلى محددات للتقرير، وكانت المنظمة قد اختارت 6 مخيمات من أصل 12 مخيماً للاجئين الفلسطينيين موزعة على محافظات لبنان لإنجاز الأبحاث الميدانية.¹

ج - **المساق الميداني:** بعد أن أشبع المساق النظري دراسة وتم التوصل إلى خطوط واتجاهات العمل، بوشر العمل الميداني لجمع المعلومات لتغذية التقرير؛ من خلال إجراء مقابلات، فضلاً عن اجتماعات العصف الذهني وورش العمل ومجموعات التركيز والاجتماعات واللقاءات مع اللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأهلية المتصلة بالمستوى السياسي، أو المختصة بالمرأة، واستخدام المعطيات المستخرجة في التقرير.

د - **المساق التحليلي:** بعد جمع كل المعلومات، عملت مجموعة تحرير التقرير على غرلتها، حيث تم إزاحة المعلومات غير ذات الصلة جانباً، وانتقيت المعلومات ذات الفائدة، وجرت دراستها بعمق، كما تمت الاستفادة من مقابلات مسجلة لفيلم وثائقي بعنوان "ما وراء الصمت" *Beyond Silence* وهو جزء من برنامج المنظمة "النهوض الجندري لحقوق اللاجئات الفلسطينيات في لبنان". وانطلقت عجلة تحرير التقرير هذا، فتمت عملية اختيار العنوان الرئيسي وعناوين أقسامه والعناوين الفرعية، وبعد أن انتهى الفريق من وضع مقدمة النص وتفصيله، عمد إلى مناقشة الاستخلاصات ومن ثم وضع التوصيات الموجودة في الجزء الأخير من التقرير.

¹ - بيروت: مخيم مارالياس، مقر القيادات السياسية؛ جبل لبنان: ضبية وهو المخيم المسيحي الوحيد الباقي في لبنان؛ الشمال: مخيم البداوي المتاح بسبب أزمة مخيم نهر البارد؛ البقاع - بعلبك: الجليل وهو المخيم الوحيد في المحافظة؛ الجنوب: صيدا، مخيم عين الحلوة وهو الأكبر، وصور، مخيم الرشيديّة وهو الأكبر.

تهديد:

تتطلب العملية الديمقراطية، وفق دراسة للأمم المتحدة بعنوان "المرأة والديمقراطية"، الأخذ بمصالح المواطنين ومناقشتها وسن تشريعات بشأنها. وإذ أن المرأة هي نصف سكان العالم، فإنه "ينبغي سماع صوتها في العملية الديمقراطية. وتحتاج الديمقراطية للمرأة كي تكون ديمقراطية حقاً، وتحتاج المرأة للديمقراطية إذا أرادت تغيير النظم والقوانين التي تمنعها وتمنع المجتمعات ككل من تحقيق المساواة".²

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. وتتص الفقرة الرابعة من ديباجة الإعلان على: "ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالبرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". كما تتص المادة 2، على: "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء (...)"³.

ويؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة 2 تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد".⁴

وفي سياق التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة، ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزء الثاني - المادة الثالثة على: "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد".⁵

² الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org؛

صفحة قضايا عالمية" على الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/globalissues/>؛

موضوع: "المرأة والديمقراطية" على الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/women.shtml>

³ - الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة <http://www.un.org> على الرابط: <http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

⁴ - للاطلاع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العودة إلى صفحة الأمم المتحدة <http://www.un.org>؛

على الرابط: <http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf>

⁵ - للمزيد حول العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، زيارة موقع مكتبة مينسوتا على الانترنت على الرابط:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html>

كما تؤكد المادة 7 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁶ (سيداو) أهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية. وقد تبنى إعلان بكين الذي صدر عن المؤتمر الرابع للمرأة في العاصمة الصينية بين 4 و15 أيلول 1995، مبادئ "سيداو" وركز على: حقوق الإنسان للمرأة، دورها في حل النزاعات المسلحة وغير المسلحة وبناء السلام، موقعها في السلطة وصنع القرار، تعليم المرأة وتدريبها، المرأة والصحة ودور المرأة في الإقتصاد.. الخ.⁷

وأكد "المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بكين: دعوة إلى السلام" الذي دعت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) وعقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت من 8 - 10 تموز / يوليو 2004، ضرورة أن تنفذ الحكومات العربية تعهداتها اتجاه المرأة العربية.⁸

وتم تأكيد دور المرأة في العملية الديمقراطية كذلك في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام 2011 بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية (A/RES/66/130)، الذي أكد أيضاً "أن المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية".⁹

ولا تستوي العملية الديمقراطية من دون المشاركة، إذ أن "المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتها وآليات اشتغالها (...). بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الإحتكار"¹⁰.

وقبل الخوض في تفاصيل تقرير "واقع وتحديات المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان"، يُفترض - منهجياً - تقديم تعريف للاجئ الفلسطيني؛ وهنا لا بد من الإستناد إلى تعريف الأمم

⁶ - للاطلاع على نص الاتفاقية مراجعة الرابط الإلكتروني، العودة الى الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة www.un.org ،

على الرابط: <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>

⁷ - للاطلاع على إعلان بكين، الذهاب إلى الرابط الإلكتروني: <http://www.un.org%2Fwomenwatch%2Fdaw%2Fbeijing%2Fplatform%2Fdeclar.htm&h=GAQFibwhe>

⁸ - لمراجعة الاعلان العودة إلى الموقع الإلكتروني للاسكوا: <http://www.escwa.un.org>

⁹ - صفحة "قضايا عالمية"، مصدر سابق. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.un.org/ar/globalissues/democracy/women.shtml>

¹⁰ - للتوسع، أنظر/ي، مقالة بعنوان "المشاركة السياسية" على الرابط الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/s678.htm> في

الموقع الإلكتروني لحملة "مقاربات" الصادرة عن "مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية" <http://www.mokarabat.com/>

المتحدة للاجئين الفلسطينيين من خلال نص القرار الذي تم بموجبه إنشاء "منظمة الأمم المتحدة لإغاثة لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى" (الأونروا)، وذلك بأن "الأونروا" هي الجهة الدولية المسؤولة عن الواقع الاجتماعي والتربوي والتعليمي والإسكاني للاجئين، وهي عناصر مكونة أساساً لأي دور يلعبه اللاجئون في العملية السياسية، وخصوصاً اللاجئات الفلسطينيات. وتُعرّف "الأونروا" اللاجئ الفلسطيني بأنهم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران 1946 وحتى أيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948".¹¹

ووفق المسح الإقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان في سنة 2010 الذي نفذته "الأونروا" وقسم العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت،¹² يقيم حالياً في لبنان بين 260,000 و280,000 لاجئ فلسطيني، وتبلغ نسبة الإناث 53% من إجمالي هذا العدد.¹³ وبالتالي فإن أي استبعاد للنساء من العملية السياسية، إنما هو استبعاد لأكثر من نصف المجتمع، ما يعني أن أي عملية سياسية من دون مشاركة المرأة الفلسطينية اللاجئة، إنما هي عملية مبتورة.

القسم الأول:

الواقع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات

أ - انعزال عن المحيط وعلاقات إجتماعية محافظة: تكاد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تكون مغلقة عن المحيط اللبناني، ويوفر طابع الحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة مناخاً اجتماعياً محافظاً. وقد توزع السكان عند نشوء المخيمات - في أعقاب نكبة 1948، على أساس القرى العائلية أو الإلتقاء العشائري أو المناطق خصوصاً أن معظم سكان المخيمات قادمون من بيئة فلاحية. وقد انقسم

¹¹ - للمزيد مراجعة الموقع الإلكتروني لـ"الأونروا" على الرابط:

<http://www.unrwa.org/ar/newsroom/emergency-reports/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%88?id=55>

¹² - للاطلاع على المسح (UNRWQ-AUB Socio-Economic Household Survey of Palestine Refugees in Lebanon)

<http://fafsweb.aub.edu.lb/aub-unrwa/> (Lebanon) مراجعة الموقع الإلكتروني الخاص بالمسح

¹³ - المصدر نفسه.

المخيم جغرافياً إلى أحياء أو تجمعات سكنية يسمى كل واحد منها بإسم البلدة أو القرية التي جاء منها الفلسطينيون.

ويبلغ عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 12 مخيماً. ووفق "الأونروا" فإن "هناك أكثر من 425 ألف لاجئ مسجل لديها في لبنان¹⁴، يعيش النسبة الأكبر منهم في المخيمات الإثنى عشر الموجودة في البلاد.

وقد حمل اللاجئون الفلسطينيون معهم إلى مخيمات لبنان ما عرفوه قبل اللجوء من تراتبية اجتماعية، ومناطقية كرسست للأعيان في العائلات الكبيرة وجاهة الحي. ولوجوه البلدات الكبيرة ميزات إضافية. واتسم المجتمع الفلسطيني، خصوصاً الفلاحي منه الذي سكن المخيمات، بالبطيركية (السلطة الأبوية)، إذ يعتبر الأب مركز السلطة في العائلة يليه الذكر الأكبر الذي يتولى قيادة العائلة في حال وفاة الوالد، وتأتي الإناث في أدنى السلم الاجتماعي في العائلة. كما كرسّ بعد المخيم عن المجتمع اللبناني هذه المفاهيم ورسّخ مجموعة عادات وتقاليد سائدة فيه ومتوارثة عبر الأجيال، وعملية التطور الاجتماعي تتم فيها ولكن ببطئ شديد بالكاد يلحظ، مما جعل المجتمع يتّسم بالطابع العائلي والعشائري.

ولقد عانت المخيمات، ظروفاً صعبة منذ بدايات اللجوء إلى لبنان. فقد كانت المخيمات تفتقر الى أدنى مقومات العيش الكريم: فغاب حق السكن الملائم إذ بدأت المخيمات كتجمعات للخيم من دون مياه أو دورات المياه، وبعد سنوات بدأ بناء عشوائى بأسقف من ألواح الصفيح، وحشرت عائلات كبيرة في منازل بمساحات ضيقة فكان اقتناظ وغابت الخصوصية، من جهة، وأسهم انعزالها نسبياً عن محيطها اللبناني بالإبقاء على التقاليد المحافظة التي كانت سائدة في مجتمعاتهم، من جهة ثانية.

ظل الأمر على هذه الحال إلى أن تبدلت الظروف السياسية في البلاد مع دخول منظمة التحرير وفصائلها الى المعادلة اللبنانية بقوة - مقابل ضعف السلطة المركزية للدولة، ما مكن الفلسطينيين من تحسين ظروف عيشهم داخل المخيمات، وإن بقي الحيز: المكاني والقانوني عائقاً نسبياً أمام إحداث نقلة نوعية في المجال الاجتماعي.

ومكّن الوضع المستجد هذا المرأة من الخروج نسبياً من القوقعة الاجتماعية التقليدية والعمل ضمن المؤسسات التي أوجدتها منظمة التحرير وفصائلها، واستطراداً خفّت حالة الخنوع الكامل لديها، كما ضعفت نسبياً القيود الاجتماعية الذكورية المفروضة عليها نتيجة للموروث الاجتماعي، وتمكنت من المشاركة في الحياة السياسية، وإن بمستوى لم يبلغ حد المشاركة في صنع القرار، وكان الدور الأبرز للمشاركة السياسية للمرأة خلال وبعد

¹⁴ - تقرير الأونروا "إعادة الكرامة: الاستجابة للحاجات الملحة للاجئين الفلسطينيين في لبنان 1012 - 2016 [28 أيلول / سبتمبر

2011] على الرابط الإلكتروني: http://www.unrwa.org/sites/default/files/2011100462847_0.pdf

الإجتياح الإسرائيلي في 1982 ومن ثم حرب المخيمات في 1985 وما أعقب ذلك من حصار للمخيمات، حين لعبت المرأة دوراً حاصرياً في إعادة بناء مخيم عين الحلوة، ثم في قيادة التظاهرات والإعتصامات ضد الإحتلال الإسرائيلي واجبرته على السماح للأمهات بزيارة أبنائهن المعتقلين في معتقل أنصار، كما خرقت، حالة الحصار الذي فرض على المخيمات أثناء حرب المخيمات فأدخلت التموين والأموال إلى المحاصرين. لكن حالة التحرر النسبية هذه ضمرت مجدداً بسبب ضعف الفصائل الفلسطينية والأحزاب اللبنانية العلمانية، وانتشار المجموعات الدينية التي ملأت فراغاً تركته الفصائل والأحزاب جراء استهدافها المستمر من قبل أطراف لبنانية وغير لبنانية، وقيدت كثيراً من حركة المرأة اجتماعياً وانعكس ذلك شبه غياب لمشاركتها السياسية.

ب - تأثيرات الوضع الصحي: إذ تؤكد منظمة الصحة العالمية أن "حفظ الصحة وتعزيزها هو أمر أساسي لمعافاة الإنسان ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وقد أدرك الموقعون على إعلان ألما آتا، منذ ثلاثين عاماً، هذا الأمر حيث لاحظوا أن توفير الصحة للجميع يمكن أن يسهم في تحقيق جودة أفضل للحياة، كما يسهم في إحلال السلام والأمن العالميين".¹⁵

كما تؤكد منظمة الصحة أن "الصحة معناها الخاص عند الأفراد والمجتمعات ككل، فالصحة الجيدة ضرورية لمعافاة الإنسان، وتوفير القيمة الجوهرية للراحة والقناعة والسعي وراء السعادة في الحياة. بل والصحة الجيدة تستطيع تحقيق أكثر من ذلك. فهي مهمة في السماح للأفراد بممارسة مجموعة من الحقوق الإنسانية - المدنية والسياسية (مثل: السلامة البدنية والأمن الشخصي والمشاركة السياسية) والاجتماعية والإقتصادية (كالعمل والتعليم والحياة الأسرية). وهي ضرورية بالقدر ذاته لعمل المجتمعات الجيدة. فإذا لم يتمتع السكان بمستوى لائق من الصحة، سيصعب جداً ضمان الإزدهار الإقتصادي والمشاركة السياسية والأمن الجماعي، وهكذا دواليك".¹⁶ وتفيد وكالة "الأونروا" بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا يحصلون على رعاية صحية مناسبة. وتقول إن "الوسيلة الوحيدة لهؤلاء اللاجئين للحصول على الرعاية الصحية هي القطاع الخاص، والذي يستوفي رسوماً عالية، أو المنظمات الدولية، بما فيها الأونروا".¹⁷

¹⁵ - للمزيد مراجعة تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالصحة في العالم في 2010، على الرابط الإلكتروني:

http://www.who.int/whr/2010/whr10_ar.pdf

أما بشأن إعلان ألما آتا، فيذكر أن مؤتمر منظمة الصحة العالمية في ألما آتا، في كازاخستان، في أيلول / سبتمبر 1978، أعرب عن الحاجة إلى قيام جميع الحكومات والعاملين في مجالات الصحة والتنمية والمجتمع العالمي، بعمل عاجل لحماية وتحسين صحة كافة شعوب العالم. للاطلاع على نص إعلان ألما آتا، العودة إلى موقع منظمة الصحة العالمية على الرابط الإلكتروني:

http://www.who.int/mediacentre/events/meetings/alma_ata/ar/index.html

¹⁶ - النشرة الإلكترونية لمنظمة الصحة العالمية على الرابط: <http://www.who.int/bulletin/volumes/89/1/10-082388/ar/index.html>

¹⁷ - الموقع الإلكتروني لـ"الأونروا"، مصدر سابق، على الرابط:

ووفق الدراسة المسحية لـ "الأونروا" والجامعة الأميركية في بيروت، فإن ثلث الفلسطينيين تقريباً يعانون من أمراض مزمنة، و4% يعانون إعاقة وظيفية؛ ينتشر مرض ضغط الدم بين اللاجئين الفلسطينيين؛ تعاني النساء من الأمراض المزمنة والنفسية والإعاقات الوظيفية أكثر ويتلقين العناية الطبية بدرجة أقل؛ 95% من اللاجئين الفلسطينيين لا يملكون تأمين / ضمان صحي؛ إن إعاقة رب / ربة العائلة قد يقود العائلة كلها إلى الفقر المدقع.¹⁸

ولا بد من الإشارة إلى أن تمكن المرأة من تعزيز دورها الاجتماعي والسياسي، جاء في وقت كان الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين قد تحسن بين مطلع سبعينيات القرن الماضي وحتى الإجتياح الإسرائيلي في سنة 1982، من خلال عيادات ومستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا الواقع تغير بعد الحروب المتتالية ضد المخيمات الفلسطينية، وعرقلة عمل المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير، التي ركزت جهودها اصلاً في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انطلاق عمل السلطة الفلسطينية في 1996.

ويظهر البحث الميداني لفريق عمل المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، أن المرأة الفلسطينية اللاجئة إذ تعاني من التمييز السلبي بحقها اجتماعياً، فإنها تعاني بالقدر نفسه من الواقع الصحي المتدهور ضعف ما يعانيه مجتمع الذكور، وهو أمر يؤثر سلباً في دورها في التنمية بمختلف أوجهه، وبالتالي يتراجع دورها - الضعيف أصلاً - في المشاركة السياسية وصناعة القرار السياسي.

ج - مؤشرات سلبية بشأن التعليم: إن أحد أهم عناصر فرض الذات في المستوى القيادي السياسي، هو التعليم؛ فكلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت إمكانية تبوء مركز قرار سياسي، والعكس صحيح؛ وإذا ما اخذنا بالإعتبار أن نسبة الإناث المحصلات للتعليم الجامعي تقل عن نسبة الذكور، فإن من المنطقي افتراض أن للذكور أفضلية في تبوء المراكز القيادية؛ فضلاً عن أن العامل الاجتماعي وكون المجتمع يتجه أكثر نحو المحافظة والذكورية، يحول دون حصول المرأة على مواقع قيادية بالأصل.

وفي سياق تأكيد الأمم المتحدة على المساواة بين الرجل والمرأة، تشدد على حق المرأة بالتعليم، وذلك في اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"؛ الجزء الثالث المادة 10، والتي تنص على:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة:

<http://www.unrwa.org/ar/activity/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86>

¹⁸ - المسح الاقتصادي - الاجتماعي، "الأونروا" والجامعة الأميركية في بيروت، مصدر سابق.

- أ. شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني،
- ب. التساوي في المناهج الدراسية، وفي الإمتحانات، وفي مستويات مؤهلات المدرسين، وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية،
- ت. القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم،
- ث. التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى،
- ج. التساوي في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة،
- ح. خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللاتي تركن المدرسة قبل الأوان،
- خ. التساوي في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية،
- د. إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.¹⁹

ويظهر مسح الأونروا - الجامعة الأميركية²⁰ مؤشراً بالغ السلبية بشأن التعليم، إذ أن 8% ممن هم بين سن الـ 7 - 15 من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم يلتحقوا في سنة 2010 بالمدرسة وأن ثلثي اللاجئين ممن هم فوق سن الـ 15 لم يتحصلوا على شهادة البروفية مقارنة بـ 50% من أمثالهم اللبنانيين الذين حصلوا على شهادة البروفية. و فقط 50% من تلاميذ المرحلة الثانوية (16 - 18) كانوا ملتحقين بالمدارس. وبالنسبة لمراحل التعليم الأعلى فإن 13% فقط من اللاجئين ممن هم فوق سن الـ 18 كانوا يدرسون البكالوريا أو المراحل الأعلى.

¹⁹ - للاطلاع على نص "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، العودة إلى الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة على الرابط:

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>

²⁰ - مسح الأونروا - الجامعة الأميركية، مصدر سابق.

ووفق ما حصلت عليه المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان من معلومات خلال البحث الميداني، فإن من الملاحظ ازدياد نسبة الإناث اللواتي يلتحقن بالمدارس مقارنة بالسنوات السابقة، لكن السبب لا يبدو أنه عائد إلى وعي اجتماعي بقدر ما هو اضطراب الذكور إلى ترك المدارس لمساعدة العائلة في تحصيل القوت اليومي، فيما يحاول الأهل عدم زج الإناث في سوق العمل خارج نطاق المخيم الذي يعيشون فيه، بسبب جنوح مجتمع اللاجئين أكثر نحو المحافظة. أما بالنسبة إلى التعليم الجامعي، فإن الأهل يعطون الأولوية للذكور وليس للإناث. وبالتالي فإن ذلك يمثل، فضلاً عن القيود الاجتماعية التي تشكل عقبة أمام تمكن المرأة من ممارسة الدور الذي يتوجب أن تمارسه في الحياة السياسية.

القسم الثاني:

الواقع الثقافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات

يظهر البحث الميداني للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، وجود مشكلة في التربية ما قبل المدرسية والموازية للمدرسية، وبالتالي فإن المدرسة ليست المسؤولة وحدها عن إفساح المجال أمام المرأة للمشاركة السياسية، ولا برامج الجندرة المسقطة على نموذج مجتمع اللاجئين المحافظ والقادمة من نماذج إجتماعية متطورة ومتقدمة. وقد أكد كثير من الشهادات رفضها لتلك الإسقاطات، ما يعني بالضرورة وضع برامج تربوية ما قبل مدرسية ومدرسية وموازية للمناهج المدرسي، مقبولة إجتماعياً وقادرة على وضع أسس للتغيير، تنشئ جيلاً جديداً يعي أهمية إعطاء المرأة دورها المطلوب، ويجعل المرأة قادرة بإرادتها وقرارها الذاتي، على تجاوز النمط الذكوري الأبوي للمجتمع، وما لم يتجاوز المجتمع كله بشكل عام، والمرأة بشكل خاص، هذا النمط الذكوري، فإن المشاركة السياسية للنساء ستبقى في حدود ضيقة وغير فعالة.

إن التقاليد الموروثة والمحافظ عليها جراء الانعزال عن المحيط، والتي تضع الإناث في مرتبة خلف الذكور تدخل في اللاوعي (*Internalization*) عند الأطفال (فتيان وفتيات) غلبة جندرية، وتقيد المرأة وتجعلها عدوة نفسها حين تربي بدورها أطفالها على غلبة الذكر على الأنثى، ما يربي الذكور في العائلة على رفعة اتجاه الإناث، اللواتي يشعرون بدونية أمام الذكور؛ أو تجعل بعض الإناث يتجهن - إذا تمكن من تبوء منصب قيادي، بممارسة نوع من الغلبة النسوية على الذكور واستعارة الهيمنة الذكورية في التعامل مع النساء الأخريات بغية اظهار قدراتهن القيادية- هذا فضلاً عن مفهوم العيب والمحرمات اللذين يرتبطان أساساً بالإناث.. كل ذلك يباعد بين المرأة والرجل ويؤكد غلبة الثاني على الأولى. كما يجب التنبيه إلى الإسقاطات الخارجية، إذ أن العناوين الجندرية المسقطة قد تفعل فعلاً سلبياً، فلا يمكن الحديث عن التربية الجنسية في

مجتمعات محافظة (على سبيل المثال) وإبدال المصطلح هذا بـ"الصحة الإنجابية" الذي يقبله المجتمع ولا يترك أثراً سلبياً وبالتالي يحقق التوعية المرجوة.

ووفق تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "يمثل انعدام الوضوح في المفاهيم الثقافية والاجتماعية حول الأدوار والوظائف والحقوق، عقبة في طريق نهوض المرأة. ويتوجب على التعليم ووسائل الإعلام أن تشارك بفاعلية في تغيير الصورة المضللة عبر برامج مجتمعية تهدف إلى الإسهام بنهوض المرأة. وتمتد جذور التمييز الثقافية ضد المرأة على عدة أصعدة تستدعي العمل في وقت واحد: التنشئة العائلية تميز بين الذكور والإناث في قضايا الحريات والمسؤوليات والحقوق (...)"²¹.

وقد أكدت مجموعة من الخبراء في مجالات المساواة بين الجنسين واقتصاد العمل والتعليم، خلال إجتماع يومي 26 و 27 حزيران/يونيو 2012 في بيت الأمم المتحدة في بيروت (ناقش الخبراء خلال الإجتماع دراسة أعدها مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول المعوقات التي حالت دون انعكاس تحسين وضع المرأة في مجالي الرعاية الصحية والتعليم على تعزيز مشاركتها في المجال الاقتصادي في منطقة (الاسكوا)، أهمية إصلاح النظام التعليمي في المنطقة لمواجهة تحديات القرن والواحد والعشرين. واعتبروا أن المشكلة كامنة في الأساليب التربوية التي ما زالت تعد الفتيات والفتيات والرجال والنساء إعداداً اجتماعياً قائماً على التمييز (...). واتفق الخبراء على أهمية اعتماد سياسات التدخل الإستراتيجية في مرحلة التعليم المبكر، أي قبل التعليم الابتدائي (...)"²².

إن رفع التمييز عن كاهل المرأة الفلسطينية اللاجئة، والسماح لها بالمشاركة السياسية، يتطلب العمل على تغيير الثقافة الاجتماعية، سواء تلك المتوارثة و/أو المستحدثة والتي أوجدتها المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية على حد سواء، ودفعت بالمرأة إلى صفوف خفية، بل وغيبتها عن العملية السياسية برمتها.

²¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 - تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 200.

لمزيد من التوسع العودة الى التقرير كاملاً على الرابط:

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009a.pdf>

²² - النشرة الإلكترونية لمركز المرأة في الإسكوا، على الرابط:

http://www.escwa.un.org/divisions/ecw_editor/Download.asp?table_name=ecw_other_ar&field_name=id

[&FileID=313](#)

القسم الثالث

الواقع الإقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات

لا يختلف الواقع الإقتصادي للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، قانونياً، عن واقع اللاجئ الفلسطيني، إذ إن اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام لطالما عانوا من قيود شديدة تحول دون السماح لهم بالعمل في الكثير من الوظائف. وفيما مكن تعديل قانوني العمل والضمان الصحي في لبنان في سنة 2010، اللاجئين الفلسطينيين - نظرياً - من دخول سوق العمل اللبناني، إلا أنه قيّد هذا الدخول، وخصوصاً فيما يتعلق بالمهن الحرة التي يحرم الفلسطيني منها، علماً أنه في المجال التنفيذي بقي الأمر على حاله ولم يدخل التعديل حيز التنفيذ.²³

وتظهر الدراسة المسحية للأونروا والجامعة الأميركية، أن عدد القوى العاملة للاجئين الفلسطينيين في لبنان يصل إلى 120,000، ولكن 53000 منهم هم فقط الذين يعملون (أي نسبة 37% ممن هم في سن العمل يعملون)، والباقي عاطلين عن العمل وقد تصل نسبة البطالة في أوساط اللاجئين إلى 60%، والفقر إلى 73%.²⁴

إن واقع الهجرة وعدم إفساح المجال للرجال بالعمل، يدفع بالمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان للإنخراط في سوق العمل، وهذا يبرز على نحو خاص لدى الأراامل اللواتي يعتبرن معيلات رئيسيات لأسرهن، لكن الحرمان من حق العمل وضعف المؤهلات المهنية وقلة فرص العمل يجعل المشاركة النسائية في النشاط الإقتصادي ضعيفة للغاية حيث يبلغ معدل النشاط للنساء الفلسطينيات 9,4%. ويتركز عمل النساء على نحو خاص في مهن الخدمة المنزلية (28%) الزراعة (35%) الصناعة والمهن الحرفية (43%) التجارة (27%) التعليم (18%) الصحة (11%).²⁵

²³ - أقر مجلس النواب اللبناني تعديلاً على قانون العمل، حمل الرقم 129 بتاريخ 2008/8/24 ونص على: المادة الأولى: تعدل الفقرة الثالثة من المادة 59 من قانون العمل اللبناني الصادر بتاريخ 1964/9/23 لتصبح على الشكل التالي: "يتمتع الأجانب عند صرفهم من الخدمة بالحقوق التي يتمتع بها العمال اللبنانيون شرط المعاملة بالمثل ويترتب عليهم الحصول من وزارة العمل اللبنانية على إجازة عمل. يستثنى حصراً الأجراء الفلسطينيين اللاجئين المسجلون وفقاً للأصول في سجلات وزارة الداخلية والبلديات - مديرية الشؤون السياسية واللاجئين، من شرط المعاملة بالمثل ورسم إجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل." المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

²⁴ - مسح الأونروا - الجامعة الأميركية، مصدر سابق.

²⁵ - المصدر نفسه.

وعلى الرغم من مساهمة النساء في قطاع الاقتصاد وهيئات المجتمع المدني بشكل عام، إلا أن ذلك، وبخلاف المنطق، لم يسهم كثيراً في إفساح المجال أمام المرأة اللاجئة في لبنان لتبوء مواقع قيادية في المجال السياسي. على ما سيبين التقرير في القسم المخصص بالواقع السياسي للاجئتين الفلسطينيتين في لبنان. كما أن المداخل تتمركز بيد الرجال، الآباء أو الأبناء الذكور، وبالتالي فإن القرار الاقتصادي يبقى بيد الرجال. كما أن ثمة بطالة مقنعة تتمثل بالتفرغ في الفصائل المسلحة داخل المخيمات - المحصور بالرجال دون النساء - ما يجعل الرجال أقرب من القرار السياسي، ويبدو الرجل هو المنتج الأساسي فيما هو منتج فرعي.

إن التجربة الدولية تقول إنه من غير الواقعي ربط المشاركة السياسية للمرأة بالازدهار الاقتصادي، إذ أن هناك 13 امرأة على رأس السلطة التنفيذية حول العالم²⁶، منهن 7 في دول نامية. فيما يجب ربط تلك المشاركة بمساهمة المرأة في العملية الاقتصادية ككل وليس بالازدهار الاقتصادي للدولة، وأكثر ربطها بالثقافة الاجتماعية لتلك الدول. وفي هذا السياق، يعتبر تقرير لـ"الإسكوا" بعنوان "تحليل احصائي على أساس النوع الاجتماعي" أن "تحقيق المساواة بين الجنسين ركن أساسي لعملية التنمية البشرية. [وفيما] حققت المرأة العربية خلال العقد الأخير تقدماً مهماً، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، فما زالت المرأة العربية أقل تمكيناً من النساء في باقي مناطق العالم في مجالي الاقتصاد والسياسة".²⁷

كما تنص المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) على ضرورة القضاء على العادات العرفية المتعلقة بأدوار الجنسين لضمان نفاذ المرأة لكل حقوقها وتمتعها بها، بما في ذلك حقوقها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتنص تلك الاتفاقية أيضاً على معايير محددة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجالات التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، ومجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.²⁸

إن الحديث عن اتفاقية "سيداو" يدخلنا إلى مسؤولية الدولة المضيفة إزاء المرأة، المواطنة وغير المواطنة. فلبنان من الدول المصادقة على "سيداو" لكنها لا تتحسس بخطتها التنموية والوطنية أوضاع اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، وتسهم بذلك في إضعاف دور اللاجئات الفلسطينيات في المشاركة السياسية كجزء من المشاركة في العملية التنموية عموماً.

²⁶ - للتوسع، العودة إلى الموقع الإلكتروني بوابة الشروق، على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=10102011&id=8ca752bc-8fc6-4185-91b4-5ac8d0b3dcda>

²⁷ - راجع المخلص عن التقرير على الرابط:

http://www.escwa.un.org/gsp/documents/papers/arabwomen_A.pdf

²⁸ - اتفاقية "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، مصدر سابق.

القسم الرابع:

الواقع السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان وتأثيره على المشاركة السياسية للاجئات الفلسطينيات

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية وإحدى آلياتها الهامة، كما تمثل معياراً كاشفاً لحقيقة الوضع الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات. وتتعدد أشكال المشاركة السياسية وقنواتها، ابتداءً من المشاركة في التصويت في الانتخابات وانتهاءً بتقلد الفرد لمنصب سياسي، وتمثل المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية أكثر أشكال المشاركة السياسية اتساعاً، فضلاً عن علاقتها بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما تمثلت من آلية لتقاسم السيطرة على القرارات السياسية بين القوى المتباينة في المجتمع. وتعد مشاركة المرأة في الانتخابات ضرورة ملحة ومطلب اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمع، كما ترتبط بكافة التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وبدورها السياسي في المجتمع، وبطبيعة أدوار النوع الاجتماعي، وهي الأدوار التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي للمجتمع والعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل.²⁹

وينظر إلى المشاركة السياسية على أنها "ممارسة متعددة الأشكال، ومتغيرة في الزمان والمكان (...)" ويعتبر فليب برو من أبرز المفكرين الذين تناولوا تحديد هذا المفهوم، فقد عرفها [المشاركة السياسية] بكونها مجموع النشاطات التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية. وإجمالاً يمكن القول أن المشاركة السياسية هي ذلك الجسر الرابط بين المرء كعضو في المجتمع والمرء كمواطن سياسي.³⁰

أ - منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي للفلسطينيين: فلسطينياً، اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في سنة 1964 الكيان السياسي للشعب الفلسطيني، أما السلطة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاقات أوسلو في 1993 وبدأت تطبيقاتها العملية على الأرض في سنة 1996 فقد اقتصرَت مسؤوليتها الإدارية على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي فإن الكيان السياسي التمثيلي بالنسبة لجميع الفلسطينيين، ومن ضمنهم اللاجئين، هي منظمة التحرير الفلسطينية بكل هيئاتها.

²⁹ - مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، على الرابط:

<http://www.hritc.net/index.php?action=showDetails&id=1379>

³⁰ - للتوسع، العودة إلى دراسة لـ"مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان" بعنوان: "المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة

المرأة في الانتخابات"، منشورة على موقع المركز على الرابط: <http://hritc.net/index.php?action=showDetails&id=1379>

وهكذا اعتبر الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ممثلاً رسمياً للمرأة الفلسطينية. ويعرف الإتحاد نفسه على أنه "قاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية - ممثلاً شرعياً وحيداً للمرأة الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، وعلى هذا الأساس يمثل الإتحاد المظلة لكافة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للمرأة، وقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والإقتصادية داخل الوطن وخارجه والتي تسعى لتنمية المرأة والنهوض بها في التجمعات الفلسطينية المتعددة".³¹

وتشريعياً، لم يفرق النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بين رجل وامرأة أو بين فلسطيني وآخر. وتقول المادة 4 من النظام الأساسي: *الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة*".³²

وشددت وثيقة الاستقلال المعلنة سنة 1988 "على العدل الإجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين، أو بين الرجل والمرأة، في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل".³³

وفيما شاركت المرأة الفلسطينية في العصر الذهبي لمنظمة التحرير في العملية السياسية؛ في المستويات الدنيا والوسطى خصوصاً وبشكل أقل في المواقع القيادية، من دون أن يعني ذلك بالضرورة احتلال موقع مقرر في السياسات العليا وبما في ذلك السياسات المتعلقة بالمساواة الجندرية، فإن دورها هذا تأكل مع ضعف موقع منظمة التحرير الفلسطينية السياسي نتيجة لأسباب عدّة ليس التقرير هذا مجالاً لسردها ومناقشتها، فبناءً على المعطيات الميدانية التي يستند إليها تقرير "واقع وتحديات المشاركة السياسية وصنع القرار للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان"، فإن وجود المرأة حالياً في مفاصل العمل الاقتصادي والاجتماعي ونسبياً في السياسي، وإن كان ملحوظاً، لم يضمن لها مكاناً في صنع القرار، إذ إن هذا الدور يكاد يكون معدوماً.

³¹ - الموقع الإلكتروني للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية <http://www.gupw.net>، على الرابط:

http://www.gupw.net/index.php?option=com_content&view=article&id=79&Itemid=157

³² - للمزيد، مراجعة مراجعة الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني <http://www.palestinepnc.org>؛ ووكالة الأنباء

والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4879>

³³ - للاطلاع على إعلان الاستقلال، الذهاب إلى الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الفلسطيني، على الرابط:

http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=659%3A2013-01-06-08-26-12&catid=97%3A2010-05-25-10-57-00&Itemid=360&lang=ar

ب - مستوى تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للفصائل الفلسطينية: تعتمد الفصائل في هيكليتها التنظيمية على التسلسل الهرمي، بحيث أن انتقال الأعضاء في سلم الهرم في أغلب الأحيان يتم من خلال الانتخابات أو التعيين وهذه الانتخابات في الغالب تتم بالإقتراع السري. أما فيما يتعلق بالتعيينات فتتم في العدد الإستكمالي ويجرى التعيين من قبل الهيئات العليا، وذلك بشكل علني.

ويفتاور تمثيل المرأة في الهيئات القيادية من فصيل الى آخر، ووفق مستوى الهيئة القيادية، كما يبين الجدول أدناه.

إسم الفصيل	المرتبة التنظيمية	عدد الأعضاء	نساء	رجال	ملاحظات
حركة فتح	قيادة إقليم	13	1	12	
	قيادة منطقة	13	1	12	
	الشعب والمحليات	13	1	12	
	الأجنحة \ الخلايا	13	4	9	
الجبهة الشعبية*	لم تتجاوب قيادة الجبهة الشعبية في تقديم المعلومات، وقد اعتبرت عند السؤال عن تمثيل النساء في الهيئات القيادية بأن تلك المعلومات سرية ولا تعطيها؛ لكن وفق المعلومات المتداولة فإن تمثيل المرأة في هيئات الجبهة الشعبية القيادية يكاد يكون معدوماً.				
الجبهة الديمقراطية	أمانة إقليم	10	2	8	
	هيئة إقليم	45	10	35	
حزب الشعب	قيادة إقليم	13	3	10	
	محليات وشعب	9	3	6	
جبهة النضال	قيادة إقليم	9	2	7	
	قيادة مناطق	5	1	4	

وفقاً للمسح الميداني الذي انجزه فريق عمل "حقوق"، يمكن رسم ثلاثة إتجاهات بالنسبة لإشراك المرأة في المراتب القيادية: الإتجاه الإسلامي الذي لا يشرك المرأة بأي اطار قيادي؛ الإتجاه اليساري الذي يشرك المرأة في أطره القيادية إنما ليس بالمستوى المطلوب وهو لا يتجاوز 20% في أحسن الحالات؛ الإتجاه الليبرالي (الوطني) الذي لا تتجاوز نسبة إشراك المرأة في هيئاته القيادية 10%.

أما بالنسبة للقوى الأمنية المتواجدة في المخيمات (الكفاح المسلح والقوى الامنية المشتركة بين الفصائل) فلا يلاحظ أي تمثيل نسوي في هذه اللجان، وفكرة مشاركة النساء بالأعمال الأمنية المسلحة تعتبر مرفوضة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني كون هذا النوع من الأعمال يقتصر فقط على الرجال، بسبب سيادة المفهوم الذكوري من ضمن منظومة العادات والتقاليد بين اللاجئين الفلسطينيين.

ج - **الإتحادات الفلسطينية وتمثيل المرأة:** يمكن التمييز بين نوعين من الإتحادات الفلسطينية: الإتحادات النقابية القائمة على أسس مهنية؛ والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية القائم على أساس النوع الاجتماعي. وفيما تتمثل المرأة في الجمعيات العمومية للإتحادات كلها، فإن تمثيلها القيادي في الإتحادات المهنية ضعيف وشكلي.

ومثل باقي الكيانات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، فإن التمثيل في الهيئات القيادية للإتحادات تخضع بدورها لكونها فصائل، فتغيب المرأة عن الهيئات القيادية للإتحادات المهنية، وتحضر فقط في الإتحاد العام للمرأة كونه محصور بهذا النوع الاجتماعي.

ومن خلال العمل الميداني تبين للمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، أنه عندما يسأل إتحاد مهني ما عن سبب غياب المرأة عن الهيئة القيادية، يكون الجواب: "لها إتحادها الخاص لتمثل به".

د - **اللجان الشعبية، وتمثيل المرأة:** تعتبر اللجان الشعبية إطاراً جماهيرياً توكل له مهمة تنظيم الشؤون الداخلية في المخيم للاجئين الفلسطينيين ويرجع تشكيل اللجان الشعبية إلى اتفاق القاهرة الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية في سنة 1969³⁴. وعلى الرغم من إلغاء اتفاق القاهرة في البرلمان اللبناني، في أيار/مايو 1987، من جانب واحد³⁵، إلا أن عمل اللجان الشعبية الفلسطينية في المخيمات لم يتوقف.

³⁴ - نصّ اتفاق القاهرة الموقع في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1969 على التالي: 1. حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان. 2. إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن السيادة اللبنانية. 3. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية، لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصحة الثورة الفلسطينية. 4. السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

³⁵ - نصّ إلغاء اتفاق القاهرة على التالي: "أقر مجلس النواب، وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

1. يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ 1983/6/14 والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ 17 أيار 1983.
2. يعتبر الاتفاق الموقع بتاريخ 3 تشرين الثاني 1969 بين رئيس الوفد اللبناني العماد اميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً.

واللافت في اتفاق القاهرة أنه لم يتوسع في مهام اللجان الشعبية واقتصر الأمر على ثلاث كلمات هي: "رعاية مصالح الفلسطينيين"، لكن النظام الأساسي للجان الشعبية الذي تم وضعه لاحقاً نص على نوع من التخصصية بالنسبة للوظائف الموكلة لهذه اللجان، علماً أن هذه التخصصية غابت تماماً بسبب هيمنة الفصائل على اللجان الشعبية وتعيين ممثليها في هذه اللجان على أسس سياسية وشخصية، بعيداً عن الديمقراطية والتخصصية، ومن دون حساسية جنديرية.

ففي سنة 2010 لم يكن هناك أي تمثيل للمرأة في هذه اللجان، لكن الجهود التي قامت بها "حقوق" من خلال برنامج "النهوض الجندي لحقوق اللاجئات الفلسطينيات في لبنان"، فضلاً عن مساهمة لمنظمات أخرى، أسهم في الدفع نحو تحسن طفيف في تمثيل المرأة في هذا الإطار. ويظهر الجدول أدناه تمثيل المرأة في اللجان الشعبية في سنة 2011/2012:

المخيمات المنتقاه	عدد الأعضاء	النساء	الرجال
عين الحلوة	10	2	8
الرشدية	9	-	9
البدوي	16	-	16
مارالياس	8	-	8
ويغيل ١ الجليل	10	1	9
مخيم الضبية*	-	-	-

يبين الجدول اعلاه ان التمثيل النسائي في هذه اللجان ضعيف جداً، فضلاً عن عدم وجود أي أمينة سر فيها، إذ إن أمانة السر مقتصرة على الرجال وتوزيع المهام يخضع فيها الى الحجم الفصائلي وقوة التنظيم في أي مخيم.

ومن الجدير ذكره أيضاً أن النساء الممثلات في اللجان الشعبية، مفرزات من قبل الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الخاضع بدوره لكوتا الفصائل، ما يضعف من فاعليتها ضمن اللجان الشعبية.

كما تعتبر جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة به لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.

3. يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعيدا في 15 حزيران سنة 1987.

وقد وقع على القانون رئيس الجمهورية في حينه أمين الجميل؛ رئيس مجلس الوزراء بالوكالة وزير الخارجية والمغتربين سليم الحص.

*أما النسبة الى مخيم الضبية فلا توجد لجنة شعبية، لكن هناك لجنة أهلية مشكلة بالتوافق بين عائلات المخيم ويتراوح عدد اعطائها بين 20 و26، وتمثيل المرأة فيها هو 6 نساء. علماً أن لا دور للفصائل، غير الموجودة في المخيم، في تشكيل اللجنة الأهلية في الضبية.

هـ - الأونروا: ولا يقتصر أمر عدم التمثيل المناسب للنساء في المواقع القيادية على الفصائل واللجان الشعبية، إذ أن الأونروا، التي توظف عدداً لا بأس به من النساء في التعليم والصحة والمستويات الإدارية للوكالة، إلا أن الملاحظ غياب المرأة عن العمل كمديرات مناطق أو مديرات مخيمات، علماً أن هاتينوظيفتين هما المستوى القيادي الإداري المعترف به قانونياً بالنسبة للمخيمات. فضلاً عن أن تمثيل المرأة ضعيف جداً في اتحادات الموظفين والمعلمين والعمال في وكالة الأونروا.

المفارقة هنا، أن الأونروا هيئة تابعة للأمم المتحدة، لكنها فيما يتعلق بتمثيل المرأة في كيانها هو ضعيف جداً، بل معدوم في المستوى القيادي الإداري للمخيمات كما هو مبين أعلاه.. إنها أكثر من مفارقة، أنها تناقض واضح مع كون الوكالة هيئة دولية ولا تمثل للتحسس الجندي الذي تشدد عليه الأمم المتحدة في كافة الإتفاقات والإعلانات والعهود والبرامج.

إن أهمية وجود المرأة في رئاسة المناطق والمخيمات ليس المقصود منه تواجداً شكلياً، إنما إعلاء لواقع المرأة الفلسطينية ودورها، وضمان التحسس الجندي بالنسبة لعمل الوكالة، وأكثر من ذلك السهر على زيادة التحسس الجندي في المخيمات وبين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عموماً.

و - المنظمات غير الحكومية والجمعيات والهيئات الأهلية: تلعب المرأة دوراً مهماً في قيادة وإدارة المنظمات غير الحكومية والجمعيات والهيئات الأهلية، وهذا الدور هو بمثابة إثبات وجود التعويض عن تغييب دورها في الفصائل والأحزاب السياسية؛ كما يعزى دورها هذا لتوجيه التمويل إلى منظمات وجمعيات ذات طابع نسوي، وتوجه الممول للمنظمات غير الحكومية للتركيز على التمييز الجندي الإيجابي. ومما لا بد من ذكره، أن بعض قيادات المنظمات والهيئات ذات الطابع النسوي، يمارسن دوراً ذكورياً، بمعنى السيطرة الأبوية.

خلاصة:

يعتبر الحق في المشاركة السياسية للنساء، مصاناً في كل الإعلانات والمواثيق الدولية، وفي الحالة الفلسطينية في وثائق منظمة التحرير الفلسطينية وفي الأنظمة الداخلية للفصائل (العلمانية) واللجان والإتحادات النقابية والأهلية والشعبية، لكن الواقع يبقى بعيداً عن النص، كما هو مبين في سياق التقرير.

وإذا كانت المرحلة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي وحتى منتصف ثمانياته دفعت المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان إلى الإنخراط في العمل السياسي الفلسطيني عبر الهيئات الاجتماعية والثقافية والتربوية وفي الأطر السياسية، ما كان يفترض أن يقود مع الوقت إلى تبوؤها مراكز تمكنها من المشاركة في صنع القرار، فإن انهيار التجربة أحال الإتجاه الصعودي المفترض هذا إلى اتجاه هبوطي؛ إذ أصبح وجود المرأة نادراً في مختلف مستويات العمل السياسي الفلسطيني في لبنان، وإن كانت ما تزال تحتفظ ببعض وجود على المستويات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية.

وما صعّب من إمكانية عودة المرأة إلى لعب دورها المفترض، ضمور التيارات العلمانية وصعود التيارات المحافظة والإسلامية، المتمسكة بالعادات والتقاليد الموروثة، والتي تحجم عن إعطاء المرأة دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية فيما عدا دورها كأم وفي أقصى حد كمدرسة، ولا تسمح لها بالمشاركة السياسية.

وقد تكون هذه الصورة غير المضيئة عن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان هي انعكاس للصورة العامة للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، إذ تشارك المرأة بنسبة 7,5% في مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، وهي أعلى هيئة في منظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى أن هناك 56 عضواً من النساء من أصل 744 عضواً. أما المجلس المركزي، فهناك خمس نساء من أصل 124 عضواً. وفي اللجنة التنفيذية، فيبلغ عدد النساء فيها صفر.³⁶

ويمكن ربط ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية اللاجئة بالبعد الثقافي المجتمعي المتوارث، وهو بعد لا يقتصر على الفلسطينيين وحدهم، إذ يرى مركز المرأة في الإسكوا، في سياق الحديث عن المرأة و"الربيع العربي" أنه "على الرغم من أن النساء يشكلن نحو نصف المجتمع في البلدان العربية، وبالرغم من مشاركتهن الفاعلة، ليس فقط في الحراك الشعبي، ولكن على مدى التاريخ، إلا أنه غالباً ما كان يتم إقصائهن عن محاور صنع القرار حال الوصول للهدف المرجو، فالنساء شريكات في النضال والكفاح فقط، أما إذا ما تم الانتقال لمرحلة التغيير الحقيقي، فإن أهمية دور النساء وفعالته يتضائل تحت تأثير الثقافة التقليدية

³⁶ - النسب مأخوذة من مقالة أمين عاصي/ مدير دائرة الدراسات والسياسات - وزارة شؤون المرأة: المرأة الفلسطينية والسياسة: الدور ...

والواقع... والعوائق، في الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) على الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3193>

والأعراف المجتمعية. إن قضية التمكين السياسي للمرأة، وفي القلب منها تمثيلها في المجالس المنتخبة (البرلمان والمجالس البلدية) مؤشر أساسي من مؤشرات تطور المجتمعات عامة، والتطور السياسي خاصة. ولكن نظرة تأملية إلى نتائج الانتخابات البرلمانية، والتي تمت في أعقاب الحراك الشعبي، تكفي شاهداً على أن التمثيل النيابي للمرأة، في أحسن الأحوال، لا يتناسب مع حجم تواجد المرأة في المجتمعات العربية³⁷.

إن ما ذهب إليه مركز المرأة في الاسكوا يعكس تماماً وضع المرأة الفلسطينية عامة ومن ضمنها المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان. علماً أن القيود التي تضعها الدولة اللبنانية إزاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تمثل عائقاً أمام مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية والإقتصادية، وخصوصاً المشاركة السياسية.

وما يمكن أن يعزّي في هذا المسار السلبي والتراجعي لدور المرأة، أنها لم تفقد يوماً قدرتها على العطاء، وخصوصاً في الأزمات، فضلاً عن دورها البارز في قيادة المنظمات غير الحكومية والجمعيات والهيئات الأهلية.

ويمكن التنويه خصوصاً بدورها خلال الإحتلال الإسرائيلي للبنان واعتقال معظم الشبان والرجال أو تواربهم تلافياً للإعتقال، حين لعبت المرأة الفلسطينية اللاجئة دوراً رائداً في مقارعة الإحتلال عبر التظاهرات والإعتصامات، التي فرضت على الإحتلال السماح للنساء بزيارة أبنهائهن وأزواجهن في معتقل انصار أو في مراكز التوقيف التي كانت تقيهما قوات الإحتلال. وخلال حرب المخيمات كانت النساء الفلسطينيات اللاجئات تخاطرن بأنفسن لإيصال الكثير من الإحتياجات الى داخل المخيمات المحاصرة، أو نقل الرسائل من وإلى وبين قيادات العمل الفلسطيني.

إن هذا الدور المميز للمرأة الفلسطينية اللاجئة خلال النزاعات، لا يخفي واقع أنه لم يكن لها بالأساس دور في قرار بدء النزاع أو وقفه أو إدارته.

وحالياً وفيما دورها غير منظور في سياق المشاركة السياسية، فإن المرأة الفلسطينية اللاجئة تتخبط في العملية الإقتصادية لزيادة دخل أسرتها، كما تلعب دور رب الأسرة بسبب هجرة الكثير من الشبان والرجال. لكن هذه القدرات الواضحة أو الكامنة بحاجة إلى محفزات كي تتطلق مجدداً وتحقق للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان مكانة تستحقها، ودوراً في صنع القرار واتخاذها عبر مشاركة سياسية فاعلة وفعالة. وذلك نفترض أنه يأتي عبر:

³⁷ - الموقع الإلكتروني لـ "الاسكوا" على الرابط:

<http://www.escwa.un.org/arabic/divisions/ecwnewsdetails.asp?id=63&division=ecw>

التوصيات:

الأونروا: 38

1. اتباع سياسة تدقيق جندي في كافة القطاعات والبرامج لضمان المساواة بين المرأة والرجل في التمثيل الإداري على كافة المستويات، خاصةً تلك المتصلة بحوكمة المخيمات (إدارة المخيمات وإدارة المناطق).³⁹
2. تفعيل برنامج التربية المدرسية على حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية مع التركيز على الحق في المساواة بين الجنسين وأهمية دور المرأة في المجتمع، على أن يكون المسؤول عن تنفيذ هذه البرامج كادر متخصص ومتمكن في قضايا حقوق الإنسان والمساواة الجنسانية.

منظمة التحرير: 40

1. العمل على مراجعة القوانين والأنظمة الداخلية لمنظمة التحرير الفلسطينية من منظور حقوق إنساني، وأن تكون حساسة جندياً، وتقديم اقتراحات لإجراء تعديلات على القوانين والأنظمة، تضمن احترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للمرأة.
2. وربطاً بالتوصية الأولى: إيجاد وسيلة / آلية تعاون بين الهيئة المعنية في منظمة التحرير الفلسطينية وجمعيات المجتمع المدني والجهات ذات التأثير في قرارات منظمة التحرير، لرفع اقتراحات قوانين للهيئة التشريعية لاعتمادها وإجراء التعديلات وسن القوانين الملائمة، ومتابعة إنفاذها داخل هيئات ومؤسسات المنظمة وفصائلها.

الدولة اللبنانية: 41

1. دعم منظمات المجتمع المدني اللبناني التي تعمل على تعديل و/ أو سن قوانين متصلة بحقوق المرأة، على أن تكون المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، مستفيدة من القوانين المنوي تعديلها.

³⁸ - إن الأونروا هي الجهة الدولية المسؤولة عن "إغاثة وتشغيل ورعاية" اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات تأسيسها من قبل الأمم المتحدة، وبالتالي كونها منظمة أممية فمن الأولى أن تولي اهتماماً لضمان حق المساواة ومشاركة المرأة في مختلف مستويات العمل والقيادة.

³⁹ - إن التمثيل الصحيح للمرأة في إدارة المناطق والمخيمات يجعلها على تماس مع المجتمع وقضاياها وبالتالي المشاركة في معالجة قضايا اللاجئين، وبالتالي المساهمة في ضمان المشاركة السياسية للمرأة.

⁴⁰ - إن منظمة التحرير هي الكيان السياسي للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، كما أن فصائل المنظمة الأكثر بروزاً داخل المخيمات في لبنان، وهي بذلك الماكن الذي يجب أن تجد المرأة الفلسطينية فيه مجالاً للمشاركة السياسية.

⁴¹ - إن الدولة اللبنانية هي دولة مضيئة للاجئين الفلسطينيين. وكونها دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، يتوجب على الدولة اللبنانية اعطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وفق شرعة حقوق الإنسان الدولية، ما يسهم بإراحة المرأة وبالتالي يسهم بتمكينها من المشاركة السياسية.

2. العمل مع السلطات اللبنانية المختصة على ضمان عدم استثناء المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان من الاستفادة من أي قوانين يجري العمل على تعديلها، أو تسن في المستقبل.

منظمات وهيئات المجتمع المدني (والأهلي):⁴²

1. تكثيف برامج التوعية المجتمعية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وأهمية دور المشاركة للمرأة: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.⁴³
2. التأسيس لبرامج للتربية ما قبل المدرسية والموازية للمدرسية، والتي تضع في سلم الأولويات تربية الأطفال (فتيان وفتيات) تربية إنسانية حساسة جندرياً؛ وتوعية الأمهات والآباء، المربين والمربيات المدرسين والمدرسات، على التعامل مع الأطفال بمساواة بغض النظر عن جنسهم.
3. التوجه الى المرأة اللاجئة الفلسطينية لتوعيتها على حقوقها وأهمية دورها في المجتمع، وتمكينها، وتحفيزها على الانخراط في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والاستفادة هنا من دروس مستنقة من تجارب ناجحة في هذا المضمار، وتبادل خبرات مع منظمات متخصصة بشؤون المرأة.
4. تقديم الدعم القانوني والمعنوي والمادي، للجانث الفلسطينيات في لبنان، اللواتي يبادرن في الانخراط في العمل الإجتماعي والحزبي (السياسي) لتجاوز العوائق والتحديات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة.

قائمة المصادر الرئيسية

1. الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة <http://www.un.org>
2. الموقع الإلكتروني الخاص بالإسكوا <http://www.escwa.un.org>
3. الموقع الإلكتروني الخاص بالأونروا <http://www.unrwa.org>
4. موقع مكتبة مينسوتا <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html>
5. "مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية"، موقع الكتروني <http://www.mokarabat.com/>

⁴² - إن منظمات وهيئات المجتمع المدني (والأهلي) تعتبر الأنشط في العقد الأخير للعمل ضمن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتمكينهم في مجال حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، وتعتبر همزة الوصل بين المجتمع والهيئات التشريعية.

⁴³ - إن توعية المجتمع بأهمية حقوق الإنسان ودور المرأة في تطوير المجتمعات، يؤسس لقاعدة اجتماعية واسعة تشارك في الضغط على الجهات المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين لتعديل القوانين والتشريعات المتصلة بحقوق الإنسان والمساواة الجندرية، والسماح للمرأة الفلسطينية اللاجئة بلعب دورها المتوخى في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.